

خلف الإسلام بالديمقراطية إساءة كبيرة للإسلام ج 1

الكاتب: د عبدالله بن عبدالعزيز العنقري



كم يحار العاقل حين يقف على ممارسات مُضلّلة في مشرقنا الإسلامي تتميز بأنها مكشوفة، لا تنظلي على من أمعن النظر فيها، لا لمصادمتها للجوانب العلمية فحسب، بل لمصادمتها للواقع الذي يراه كل ذي عينين لم يُصِبْهما الغَبْش.

محاولة التوفيق بين الإسلام والديمقراطية

ومن أسوأ هذه الممارسات ما انتدب إليه فئام نصّبوا أنفسهم وكلاء بالقوة عن عدد من التيارات المعاصرة ذات المناحي الفلسفية المكشوفة والرموز العالمية المشهورة، ليقربوا شُكَّة الخلاف بينها وبين الإسلام، بل ويعلنوا بلا تردد أن الإسلام - في شموخه وعلياه وعظمة مصادره - متماشٍ تمامًا مع تلك التيارات التائهة، مع أن تلك التيارات - في كتبها ومقالاتها، وجميع مؤتمراتها وملتقياتها عبر تاريخها الطويل - قد حددت حقيقة موقفها من الكون والحياة والإنسان، بما يبرهن على بطلان ادعاء قرب ما بينها وبين أي دين..

لأنها قد قامت في أصل فلسفتها على ضرورة إقصاء الدين عن الحياة وإزالة سلطانه عنها بالكليّة، وتنشئة إنسان غير مكترث بتاتاً بأمر الإيمان بالله، ليتجه بكل طاقاته إلى أمرياته الماديّة الصّرفة، ولا سرّ يفشى بهذا، لأن ظروف نشأة التيارات التي نتحدث عنها - بوضعها المائل أمامنا - معروفة تاريخياً، من جهة نشأتها على خلفية صراع طويل مرير بين المتسلطين من رجالات الكنيسة وبين خصومهم في أوروبا، مما مهّد هناك لظهور تيارات جعلت من أولويّات مهامّها إقصاء أي دين عن طريقها، فنشأتها - بلا ريب - نشأة مضطربة قلقة، وفي إثر صراع متهور وُلد رغبة متزايدة في انتهاج مسلك ردة الفعل ضد كل دين، وبخاصة بعد انتصار الثورة الفرنسية التي حاربت

الدين بكل عنف.

والبراهين الدالة على هذا أوسع من أن يحاط بها، سواء من واقع التاريخ الأوروبي أو الشواهد المقررة لذلك في أدبيات رموز هذه التيارات ومنظريها.

ومع كل هذا ظل الترويج لهذه التيارات - داخل أمتنا - يُمارس أسلوب التضليل في عرضها، وبطريقة لا يرتضيها حتى مُنظرو تلك التيارات الذين صدّروها، إذ أخذ المروجون لها على عواتقهم أن يعرضوها بصورة تخالف حقيقتها التي هي عليها.

ومن هنا أُفحِم الإسلام في أكثر من تيار وفد إلى الأمة من الشرق أو الغرب، لا بدعوى عدم التعارض بين ذاك التيار وبين الإسلام فحسب، بل بدعوى الالتقاء التام، فلذا رُوِّجوا لأسماء مُهَجَّنة، كاسم: (اشتراكية الإسلام) و(ديمقراطية الإسلام) و(ليبرالية الإسلام) وأمثالها من الأسماء التي يصدق عليها قول الشاعر:

أيها المُنكح الثُّرَيَّا سُهَيْلا
عمرِك الله كيف يلتقيان
هي شاميَّة إذا ما استقلَّت
وسهيل إذا استقلَّ يمان

مسارات التوفيق بين الإسلام وغيره

وقد تصدى لمهمة المزج المزوّرة ثلّة برزت مشاربها المضلّلة بقوة في القرن الماضي، وانتهجت سلوك مسارين متوازيين في هذا السبيل.

الأول: يعتمد إخفاء جوانب خطيرة تجلي حقيقة هذه التيارات الوافدة، ولذا عرضوها بأسلوب يراعي طمس ما يوضح أهم ما فيها، من أسسها الحقيقية

المبنية على ما قرره أساتذة كل تيار، من الجانب المؤكّد على إقصاء الدين عن الحياة، وربما المعلن حربَه عليه.

الثاني: العمل - بعد ذلك - على تقريب أو دمج ما بين الإسلام وبين التيار المختار، من خلال التركيز على مصطلحات عامة، كالحرية والإخاء والعدالة والمساواة، والدفع بأن هذه الأمور مشتركة بين دين الله وبين التيار المروّج له، رغم التفاوت الهائل بين الوجهة الشرعية حيال هذه المصطلحات وبين ما تقرره بشأنها جميع التيارات التي رفعتها بلا استثناء.

أمثلة لتيارات ومذاهب فكرية

والمقال يتضح بالمثل: فالاشتراكية حين طبّقت أفكارها البائدة عدد من البلدان، ورفعت شعاراتها الرنانة، وظهر لها ألوف الدعاة في العالم قابل هذه الأفكار الضالة عددٌ من المروّجين لها داخل بلداننا يزعمون أنها متماشية مع الإسلام، وتداولوا في حينه عبارة: (الإسلام نظام اشتراكي)، ووصموا رموزًا كبارًا من سلف الأمة بالاشتراكيين، كما هو الحال مع عمر بن الخطاب رضي الله عنه، حيث جعله أنصار هذا التيار (الخليفة الاشتراكي).

ومثّل ذلك الديمقراطية، فإن عددًا روّج لها - ولا يزال - بنفس الأسلوب، فكتبوا عن ديمقراطية الإسلام، وسمّوا عددًا من أحكام الشرع الشريف باسم النظم الديمقراطية، حتى مزج بعضهم بين الشورى والديمقراطية تحت اسم (شوروقراطية)، ومرة أخرى لم يسلم عمر رضي الله عنها من إقحامه في التيار الذي ارتضوه، فصار عندهم (الخليفة الديمقراطي).

والذي لا ينقضي منه العجب أن بعض الذين روّجوا للاشتراكية قبل انهيارها بدعوى تأخيها مع الإسلام قد أعادوا الكرة بالترويج للديمقراطية - خصم الاشتراكية - بدعوى تأخيها أيضًا مع الإسلام!!

فليت شعري كيف التقي الإسلام مع الاشتراكية ومع الديمقراطية على حدٍ
سواء!؟

مسايرة التيارات الحادثة

إن الداء هنا يكمن في وجود من يسايرون هذه التيارات، على حساب الإسلام،
مُدّعين أن ذلك مما يجعل الإسلام دينًا مقبولًا في الأوساط العالمية، إذ لا
مصادمة فيه لديهم لأي اتجاه!

وبناء عليه فإن بروز أي مبدأ على أنقاض الديمقراطية - كما سيرى الناس يومًا
ما - سيُقابل بهذا اللون من التعامل، لأن الإشكال عائد إلى ترسُّخ منهج عقيم
في خلط الحق بالباطل، وطمس معالم الحقيقة، سواء في دين الله، أو في
تيارات التَّيه والضياع الوافدة.

ولا يَغيب عن القارئ الكريم أن هذا اللون من التعامل مع هذه التيارات إنما
يحدث بكل مرارة داخل أمتنا فقط؛ لأن مُرُوجي تلك التيارات يستيقنون
صعوبة، بل واستحالة المناداة العامة بهذه التيارات لدينا بالوجه الحقيقي الذي
هي عليه في بلادها، ولذا سعوا إلى عمليات التهجين الفاشلة تلك، لا ليظهروا
تلك التيارات في صورة التيار الذي لا يعارضه الإسلام؛ بل في صورة التيار
الذي يشهد له الإسلام ويزكّيه.

والأمر المؤكَّد أن التعرف الدقيق على حقيقة أي تيار قديم أو حديث له مسار
محدّد يعيه كل ذي منهجٍ علمي في دراسة المذاهب والأديان، لأن كل تيار له -
كما قدّمت - أساتذة ومُنظِّرون معتبرون، فهم المصادر التي عنهم صدرت هذه
التيارات، كما أنهم المظاهر الذين بهم ظهرت، فالتعرف على حقيقة تلك
التيارات إنما يكون من خلال ما سطره هؤلاء بأقلامهم وفاقوا به بألسنتهم، أما

المستوردون المتلقون لها فهم مجرد تلامذة لأولئك، منهم يتعلمون، ولهم يتبعون، وعلى خطاهم يسيرون، فهم كما قيل:
نَقَطْتُمَا لَهُمْ وَهُمْ خَطُّوا عَلَيَّ
نُقْطَ لَكُمْ كَمَعْلَمِ الصَّبِيَانِ

ومن هنا فإن الحقيقة الكبيرة التي يجب أن نستحضرها دائماً هي أن ما ينفيه أولئك التلامذة المريدون - مما قد أثبتته الأساتذة المنظرّون - ما هو إلا نوع تدليس وتعمية على الناس من قبل المرّيدين، كما فعلوها مع الاشتراكية عندما روجوا لها بأسلوب مضللّ، ولم يُجلّوها للجماهير المستغفلة بوجهها الكالح الذي يوضح حقيقتها في بلادها التي وفدت منها، حيث الصراحة، بل الوقاحة في عرضها بأسلوب لا يمكن أن يقبله حتى أجهل المسلمين، لو صدق الناقلون في عرضها.

وما يُروّج له اليوم في أوساط أمتنا عن الديمقراطية يصدق عليه ما ذكرنا عن التجربة الاشتراكية البائسة، فإن جوانب كثيرة من الديمقراطية لم تُوضّح للأمة، لا من جهة حقيقتها ومفهومها الذي هي عليه بالفعل، ولا من جهة تداعياتها بعد التطبيق، تلك التداعيات التي أثّرت إشكالات كبيرة لم تزل المجتمعات التي انتشرت فيها تعاني آثارها، كما سترى في هذه المقالة موجزاً بعون الله، وبشهادة الشهود من أهلها.

ولنعرض للديمقراطية من هذين الجانبين: (حقيقتها، وآثارها بعد التطبيق) بإنصاف ومصداقية، لنقف على واقع الديمقراطية البعيد عن الدعاية المضللة، وصيحات الحاجبين للحقيقة.

فعن الجانب الأول المتعلق بحقيقة الديمقراطية يقال:

الديمقراطية لما كانت تعني باختصار (حُكْم الشعب) - سواء في وضعها البدائي عند اليونان أو في تطبيقاتها المعاصرة - صار الشعب عندهم هو مَصْدَر السلطات. بما فيها أهم وأكبر السلطات، وهي السلطة التشريعية، التي تعد في الإسلام خالص حق الله وحده لا شريك له، وبذلك أصبح الشعب في الوضع الديمقراطي المرجع الوحيد في التحليل والتحريم، فالمحرّم ما حرمه الشعب، والمباح ما أباحه، بقطع النظر عن وجود حكم شرعي مغاير بالكُلِّيَّة لاختيار الشعب في القرآن والسنة وإجماع الأمة عبر القرون. فكما أن من بدهيات المسلمين أن ما حرمه الله فهو الحرام المرفوض وما أباحه فهو المباح، فإن منطق الديمقراطية يقول: ما أباحه الشعب فهو المباح وإن حرمه الله، وما منعه الشعب فهو المرفوض، وإن أباحه الله!

لما كانت الديمقراطية تعني هذا بكل وضوح سعى كثير من الخالطين لها بالإسلام إلى إخفاء هذا الجانب الخطير منها، وركزوا على جوانب يرون أنها مشرقة في الديمقراطية، مصحوبة بعرض أوضاع مغلوطة - ومرفوضة شرعاً- في ممارسات الأفراد أو الحكومات داخل أمتنا اليوم، لتكون محل مقارنة بين مجتمعاتنا وبين المجتمعات الغربية، هكذا - بكل سهولة - تُصوّر الأمور بهذا التصوير غير الأمين، وكأن الديمقراطية جملة من الأخلاقيات الجميلة البعيدة عن أي منحنى عقدي ضال أُسِّست عليه، مع أن هذا خلاف الواقع تمامًا، فإن المعرّفين للديمقراطية المعاصرة في البلاد الغربية من أصحاب التوجّه الأيديولوجي - الذي يمثل الوجه الحقيقي للديمقراطية - يؤكدون أنها تنبثق من إطار ذهني مبني على افتراضات، منها الإحساس الدائم بالرغبة في التغيير.

وهذا التغيير الذي ينبغي أن يكون عليه الديمقراطي لا بد أن يشمل عندهم (القيم والمبادئ)؛ والسبب في هذه الوجهة المروّعة لا يقل خطورة عنها، إذ صرّح أصحاب هذا التوجه أن السبب هو أن البنى الاجتماعية لا تُبنى على قواعد ثابتة أصلاً حتى تستقر عليها المبادئ والقيم، ولذا فإن الأفراد عندما يقررون أن شيئاً ما هو الحق والعدل فهو الحق والعدل، وهذا يعني أن الحق

والعدل الذي يشيع في المجتمع الديمقراطي في وقت ما يمكن بكل سهولة أن يتغير لاحقًا، إذ لا يوجد ما يقبل الثبات، بل الأمر خاضع للمتغيرات الاجتماعية المحيطة بالديمقراطي؛ وبناء عليه فإن المجتمع ذا المنظور العقدي الأخلاقي - كالمجتمع المسلم زمن النبوة - يستحيل عندهم وبلا أدنى تردد أن يُصنّف ضمن المجتمعات الديمقراطية. وذلك عائد إلى أن الديمقراطية إنما تُبنى على المنظور العلماني التعدّدي للمجتمع، كما أوضح (ميشيل نوفاك) في كتابه: (روح الديمقراطية) ومثله (كرن شيلدز) الذي أكّد أن الديمقراطية نظام سياسي علماني، فالدين لا علاقة له بالديمقراطية.

ومن أخطر ما يترتب على هذا ما نبه عليه (داريوش شيغان) من أن الديمقراطية تتطلب «عَلْمَنَة العقول والمؤسسات» أي أن تُبنى على أساس علماني، وذلك يستلزم بكل تأكيد قيام المجتمع الديمقراطي بتكريس المفاهيم العلمانية لتشرّبها العقول والأفكار، كما يستلزم صبغ المؤسسات الكبار في الدولة بالصبغة العلمانية.

وهذا سبب تركيزهم على ما سمّوه (الروح الرياضية) بتقبل الرأي الآخر وعدم منعه، مهما كان بالغًا في الضلال، على حد قول (توماس جيفرسون): «لا يضيرني إن قال جاري: إن هناك عشرين إلهًا، أو لا إله» (انظر لما تقدم من تعريف الديمقراطية والنقول كتاب نقض الجذور الفكرية للديمقراطية ص 20-24، 88).

فتأمل تهميش الخلاف مع الملحد والوثني من جهة، وتأمل شدة ربط الديمقراطية بالعلمانية لدى المصدّرين لها، لتعرف درجة الزيف الذي سلكه المدّعون وجود تطابق بين الديمقراطية والإسلام، بدعوى التّقاء الإسلام مع الديمقراطية في كذا وكذا من المظاهر العامة التي دندن حولها أولئك المدّعون، وكأن الإسلام يقرها على النحو الذي تقرره الديمقراطية، والتي أخفيت كثير من جوانبها الرابطة لها بالعلمانية كما نقلنا هنا.

هذا من جهة توضيح حقيقة الديمقراطية بأسسها التي لا قوام لها إلا بها، كما يقره أهلها.

المصدر:
مقالات موقع الدرر السنية

الكلمات المفتاحية:

#الديمقراطية

تنويه: نشر مقال أو مقتطف معين لكاتب معين لا يعنى بالضرورة تزكية الكاتب أو تبني جميع أفكاره.

<https://muraabab.com>